



مكتبة عنيزة

مخطوطة

المنهج الأحمد في درء المثالب التي تُتمى لمذهب الإمام أحمد

المؤلف

عبدالله بن عودة القدومي (النايلسي، القدومي)

هذه الرسالة ترددت بين الأقدام والأحجام المقصود بها
 وين عن ادراك هذا المقام فقلت وصار أمري ان الخصم سائل
 من الكتب المقدسة واوله وارها ان يكون لي بذلك اجدة المتأولة
 فاستخيرة الله تعالى وعزمت على جمعها هذا مع اشتغال البال
 بالمهوم وتسويش خاطر بالاذكار والغموم كيف لا والعلم قد
 اقلت شموه وتقصوطة محافله ودروسه وذهبت تعظم
 العمر في اللوم والمحال وكثر الاشتغال بالليل والنهار ولم يبق
 لانياء هذا العصر الا الشدة والحصر ولكن قد شاء في الاثر
 شري واستفاض لدى الخذاق من اهل النظر انه لا بد في كل
 عصر ومصر للدين من جملة والعلم من نقله لقوله عليه
الصلوة والسلام لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق ابي
 في المحنة العظمى ليرضهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي امر الله
 وهم على ذلك اخذ جاهد في الصحيحين من حديث المغيرة ابن
 شعببة وفي حديث صحيح لا تزال طائفة من امتي قواما على امر الله
 لا يرضرهم من خالفوا حتى تقوم الساعة وفي سنن الترمذي با
 ستاد حسن عن انس رضي الله عنه مثل امي مثل المطر لا يدرى اوق
 له خيرا من آخره ورواه الامام احمد عن عمار بن ياسر والطبري
 عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قاله لبعض الخوفاين فلولم يكن
 في آخرة هذه الامة علماء قانوا بحج الله تعالى لم يكونوا في
 صوفين بهذه الخيرية وايضا قد جعل الله تعالى العلماء
 في هذه الامة كالأنبيا في بني اسرائيل وفي الحديث **يحمل**
هذا العلم من كل خلق عدو له ينفون عنه تحريف الغالين واثني
 والتمحال المبطلين وتأويل الجاهلين وفي صحيح ابن حبان مرفوعا
 لا يزال الله يغرس في هذا الدين غرسا يستعلمون في طاعته
 وغرس الله هم اهل العلم فليذرة الأثار وما شابى بها عجزنا
 على جمع هذه الرسالة وسميتها بالمنهج **الأحمد في دار**
المثالب التي تمنى لها الأمام احمد وربتها على مقدمة
 وثلاثة أبواب وخاتمة المقدمة في بيان فضل الأجماع
 في اصول الدين ولزوم الجماعة والتمسك بما كان عليه السلف

[Large blacked-out scribbles covering the left margin]

الذي
 صلى الله عليه
 وسلم قال
 صح

حاشية يحكى ان هذه الطائفة مرفوعة
 من النواج المؤمنين فتمم شعاع ما تلوون
 ومنهم فقرا معلوم ومنهم محدثون منا
 المنكر ناهون ومنهم اهل العرفان
 من الخير كثر ومنهم اهل النواج آخر
 من مصنف

قوله لا يدرى اوله خيرام آخره الخ
 اي ان الشاكرهم في العلم والعمل فالمراد به
 وصف الأئمة سابقا ولاحقا او لها وآخرها
 بالخيرية والوفاء للدين والاولم المفضلون
 على سائر القرون من غير توفيق ولا تردد
 هو مصنف

قوله واعتصموا بحبل الله...

الصلوات وفي ذكر شي من كلام الأمام احمد في ذلك الباب الأول في المنصو... عن الأمام احمد في الطلاق الثلاث وفيه فصلان...

قوله لا تفرقوا بين الدين والدين... ان التمسك به...

قوله ولا تفرقوا بين الدين والدين... يورد الى الخروج عن الاعتصام...

قوله ولا تفرقوا بين الدين والدين... تعلقوا بآبائهم والشعاب...

قوله وعليكم بالجماعة والعمامة... اي الزموا ما عليه جمهور الامة...

كلمة

كله في اتباع ما كان عليه الرعيل **١** الأول والسرير الذي عليه
المعول فمن عدل عن منى بهم القويم فقد زاع عن الصراط
المستقيم **قال** الإمام أحمد طيب الله ثراه فيما كتبه لأهل
البصرة اوصيكم ونفسي بتقوا الله العظيم ولزوم السنة والجماعة
فقد علمت ما حل بمن خالفها وما جاء فيمن اتبعها فقد
بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله لي يدخل العبد
الجنة بالسنة والجماعة **يتمسك** بها وأمركم ان تؤثروا على
القرآن شيئا فانه كلام الله تعالى من بعد كتاب الله سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم والحديث عنه والتصديق بما جاءت
به الرسل واتباع السنة نجات وهي التي نقلها اهل العلم
كابرا عن كابر واخذروا ردي جهنم **٢** فانه صاحب ردي و
خصومات في الدين وصفا الله سبحانه بما وصف به نفسه
وانفوا عن الله ما فناه عن نفسه **وفي لفظ** آخر عن الأمام
أحمد انه قال اصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم والأقتداء بهم وترك البع و
الخصومات في الدين ومن السنة اللزومة الأيمان بالقدر
خيره وسره والتصديق بالاحاديث الواردة لا يقال فيها
٣ لم **٤** ولا كيف انما هو التصديق والأيمان بما مثل احاديث
الرؤية وما شابهها وان نبت **٥** عن الأسماع واستوى
حشر منوا المستمع فانما عليه الأيمان بها وان لو يرد منها
حرفا واحدا والقرآن كلام الله وليس مخلوق وياك و
مناظرة من أحدث فيه والأيمان بالرؤية يوم القيامة كما
نطقه به الآثار وصحة به الخبر الى آخر ما نقله الحاشي
وقا ناصر الدين ابو الفرج ابن الجوزي باسناد صحيحته الى
الإمام أحمد رحمه الله تعالى **تنبيه** قال ابو محمد عبد
حنن ابن اسماعيل المعروف بابي شامة في كتابه الحوادث و
الديع حية جاء الدهر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق
واتباعه وان كان المتمسك به قليلا والمخالق له كثيرا لأن
الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي صلى

قول الرعيل كالسنة بمعنى
الجماعة والطائفة اهل مذهب

١ قوله جهنم الخ هو جهنم بن صفوان
رئيس الغدرة الجهمية من مقا
وانه تعالى لا قدرة للعبد اصلا
وانه تعالى يعلم الشيء قبل وقوعه
غيره من العلم والقدرة وغيرهما
وان الجنة والنار يعينان وانه
تعالى يرفى الأخرة وان كلامه
قال مخلوق ولبساعة مذهب
قال عبد الله بن المبارك ان
التحكي مقالة اليهود ولا
نستطيع ان تحكي مقالة
الجهيمية اهل مذهب

قول الرعيل
قال في قوله
قال في قوله
قال في قوله

قول الرعيل
قال في قوله
قال في قوله
قال في قوله

أقول نقل الإمام النووي في إيضاح
اللفظ وقد حسن السيد الجليل ابو طري
الفضيل بن عياض حيث قال اتبع طري
الحق ولا يضر من قلنا السالكين
دايان وطرف الضلالة
ولا تقتر بكثرة الهالكين
اهل مذهب

قد لا يرضى بعض الفقهاء
 العلم في غير ما اتفقوا عليه
 الباطل في ما وافق الحق وان كنت وحدك
 قال نعيم بن حجاج
 اه عبد النبي الباطل

قوله عليه السلام وحديثه في الاصول اذا
 ما سئمت اي في الاصول اذا
 المذموم واختلف في اصول التوحيد
 كغيرهم لبعضها وادارة الفرق
 اه مصنف

قوله واحدة وهي الجماعة وفي
 رواية النضر بن عبد الله بن علي بن
 فرقة كلام في النار الا وسبعين
 ذكره الغزالي في رواية الخ واقفا
 عليه وسلم قال استغفرق امتي
 ثيفا وسبعين فرقة كلام في
 الجنة الا الزنادقة وهي فرقة
 فقد قال عنه شيخ الاسلام لا
 اصل له بل هو موضوع كذب
 باتفاق اهل العلم بالحديث

الله عليه وسلم واصحابه ولا نظر لكثرة اهل الباطل بعدهم **قال**
 ابن مسعود رضي الله عنه لعمر بن ميمون اتدري ما الجماعة قلت لا
قال الجماعة ما وافق الحق وان كنت وحدك **قال** نعيم بن حجاج
 عليك بما كانت عليه الجماعة الاولى وان كنت وحدك **ذكره** عنهما
 البيهقي وغيره ونقله المحقق في بعض كتبه ثم قال وكان محمد
 ابن اسلم الطوسي العالم الرباني من امتبع الناس للسنة في زمانه
 ثم فسئل بعض اهل العلم في زعامة عن السواد الأعظم الذين جاء
 فيهم الحديث اذا اختلفوا فعدلكم بالسواد الأعظم من
 السواد الأعظم فقال محمد بن اسلم الطوسي هو السواد الأعظم من
 عظم اي لما كان عليه من التمسك بالسنة والموافقة للسلف
 الصالح **ويذكر** لما ذكره قوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي
 وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي **عن** ضواعة
 عليها بالنواجذ واياكم ومحدثات الأمور فان كل محدث
 بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار **وحديث**
 افترق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة وهو حديث مشهور
 رواه الإمام احمد عن معاوية رضي الله عنه **ورواه** ايضا
 ابو داود وبالفاظ مختلفة **وروى** ابو يعلى في مسنده عن
 ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 افترقت اليهود على احدى وسبعين فرقة وتفرقت النصارى
 على اثنتي وسبعين فرقة وتفرقت امتي على ثلاث
 وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدا لا قيل له من هم يا
 رسول الله قال ٩ هو من كان على مثل ما انا عليه اليوم و
 اصحابي **وفي رواية** ستفرقت امتي بضعا وسبعين
 فرقة تحلوم في النار الا فرقة واحدة وهي من كان على مثل
 ما انا عليه اليوم واصحابي **قال** بعض اهل العلم هم
 يعني الناجية اهل الحديث المعبر عنهم باهل الأثر واما
 منهم الامام احمد والأشعري والماتريدي انتهى **٥٥**
أقول وهذه الأشبهة فيه فان هذه الفرق الثلاثة هم
 المعبر عنهم باهل السنة والجماعة وهم اهل الظهور في جميع

الأصناف
 وقال المحقق السفاري في الموضوع
 وقد ذكره بن الجوزي وضمه الأبرد بن
 عات وكرهه انه قال وضاعا كذا واخذ
 الأثر من وكان وضاعا كذا واخذ
 عنه ياسين الزيات فقلبت سناده
 وظلته وسرقه عثمان بن عفان القشبي
 وهو لا كذا بون اه

الأعصار والأصهار وهم الطائفة المنصورة وهم السواد الأعظم
فإن قلت إن لفظ الحديث يناهى التعدد لأنه لا يصدق إلا على فرقة
واحدة والمذكورون ثلاث فرق قلت لا منافاة لأن أهل الحديث
والأشعرية والماتريديية فرقة واحدة متفقون في اصول الدين
على التوحيد وتقرير الخير والشروط في شروط النبوة والرسالة وفي
مولدة الصهاية كلام وعاجري مجري ذلك لعدم وجوب الصلا
ح والأصلح **والخلق بينهم** وفي اثبات الكسب والنبات الشفاعة و
خروج عصاة الموحدين من النار والخلق بينهم في مسائل قليلة
كتأويل آيات الصفات وأحاديتها هل هو جائز وممتنع ومن قال
بحوازه من الخلق فإنه يرى الفضل لمذهب أهل التفويض مع التزيين
لسلامته وكذلك الخلق في صفات الأفعال ونحوها نذر يسير
لا يوجب تكفير بعضهم لبعض **وهذا** الذي ذكرناه ظاهر والله
الحمد والمنة لا غير عليه **وقد خص الله الأئمة الأربعة** ^{هـ}
المجتهدين بحفظ مذهبهم وكثرة اتباعهم فنقلت مذاهيرهم نقلًا
متواترًا وجعل سبحانه اختلافهم في الفروع رحمة بالأمة وتوسعة لا
عليها فهم أئمة هذه الدين المتين ونور الله المبين قد شيد وامن
الشرعة ميانها وسد واما نبيها واحكامها حكما واطهر وانزل
حبرها ورد واسقيها وقلوا قويمها وأصلوا اصولها
وفصلوا فصولها فاصححت الشرعية بهذا الترتيب عظيمة
واحكما بها بهذا التبويع مبروطة فجزاهم الله عن الإسلام وأ
هله خيرا وهم وإن تباينت أقوالهم واختلفت آرائهم من جهة
الفروع الفقهية فقد ساروا على المنهج القويم في اقتفاء
النبي الكريم فكلمتهم في اصول الدين واحداة يصفون الله
تقا بصفات الكمال التي جاءت بها الآيات وصححت بها الروايات
من غير تعميل ولا تمثيل ومن غير تكليف ولا تأويل وينزهون
الله تعالى عن كل ما اوجب نقصا او حدة ولا يمتدحون القرآن و
الحديث وعلى ذلك وضعت **أئمة السلف** كالتزهدي والأوزاعي
وسفيان الثوري والليث بن سعد وعبد الله بن المبارك
واسحاق بن راهويه رضي الله عنهم وكل هؤلاء الأئمة طريقتهم

قلت والحسن شاهد بصديق
الحديث الذي ذكره المؤلف وإنما
من هذه القبيلة التي ذكرها هذا الأئمة
الأولى ولم يبين وضعه وهو
هذا الحديث
باتفاق أهل العلم بالحديث
كما تقدم أهد عبد الغني
اللديكي
قولته فان قلت في حق هذا
الجبلة جدير بالتنويه وما
اجاب به سديد وجبته يجب
المصير اليه وخلافه لا يعف
عليه وإن جزم به المحقق
الغاربي في منظومته فقال
ليس هذا النص حزمه ما يعتبر
في فقه الأئمة
فكلام المؤلف اصوب وأ
دنى واقرب والله سبحانه وتعالى
اعلم أهد عبد الغني اللديكي

قول في صفات الأفعال وهي
صفة التكوين فالخلق صفة
الله تعالى وهو في علمه تعالى
دخوله تحت فعله فاستحال
تقوا أكثر أهل السنة ويرادته
في صفات الأفعال والكلوم
تقوم الصفات بالعلم والحياة
الروية فالسنة هي
التي هي في العلم والحياة
والله سبحانه وتعالى
المؤمن بالله واليومئذ
المرئومين والمرئومين
المرئومين والمرئومين
المرئومين والمرئومين
المرئومين والمرئومين

في اصول الدين واحدة قد اقتدوا بالنبى صلى الله عليه وسلم ووجه
 الذين نقلوا عنه الشريعة وعابوا الوحي والتنزيل فان كنت
 تبغى السلافة فاقنع بهذا البيان المسند الى آيات القرآن والى
 حديث سيد ولد عدنان صلى الله عليه وسلم وشرف وعظم فلقد
 بالغ في التصححة بادلة صحيحة وكلمات فصيحة حيث قال
 تعلموا القرآن والتسوا غداً بما فيه يعني فرائضه وحدوده و
هي حلال وحرام ومحکم ومتشابه وامثال فأحلوا
حلاله وحرّموا حرامه وعمّلوا بحكمه وآمنوا بمستشابهه
 واعتبروا بأمثاله زادة في رواية بعد قوله وآمنوا بمستشابهه
بهم وقولوا آمنوا به كل من عند ربنا رواه الديلمي من حديث
 ابي هذيرة أخذه الحاكم وصححه من حديث ابن مسعود ورد
 ابن ماجه وابن ابن جهم عن بن عباس رضي الله عنه ما نوفى
 بالحكم ونقد بن به وتؤمن بالمستشابه ولوندين به اي لا
 نتعبه به لعدم الوقوف على المعنى المراد منه ثم قال وهو
 عند الله كله والمحصل ان على العاقل الناصر لنفسه ان يسلك
مسلك السلف الصالح وان يرقى على سلم التسليم فانه من
 ائمة المصلح وان يؤمن بجميع المستشابهات مع اعتقاد التنزيه
 لرب البريات عن مشابهة المخلوقات وعز الجوار والإزد
وات كما فعل الصحابه والتابعون والأئمة المعتبرون رضي
الله عنهم ونفعنا بجبرهم وزرقنا حسن المتابعة لهم عنده
 كرهه لطيفة ذكر شيخ الإسلام قاضي القضاة تاج الدين
 بن السبكي في مؤلفه لطيف سماه معيد النعيم ومبيد النقم
 فالفظه ومن حقوق أي نواب السلطان دفع أهل البيع والأ
هواء وكفى شرح عن المسلمين بحسب ما تقتضيه المذاهب
وهذه المذاهب الأربعة ولله الحمد والمنة في العقائد الدينية
واحدة الذم لحق منها بأهل الأعتزال والتجسيم التمى ود
كره في موضع آخر من الكتاب المذكور مالفظه ومن الفقهاء
من تأخذ في الفروع الحجية لبعض المذاهب ويركب الصعب
والذلول في العصبيته وهذا من سوء أخلاقهم ولقد ردية

قوله بحكمه الحكم ما عرف
 المراد منه أمثال الظهور
 وأما بالتأويل وقيل
 ما وضع تعناه والمتشابه
 بخلافه اه مصنف

قوله بالمستشابه أي
 فلا يؤخذ بالمستشابه
 حكم ولا يغير
 اه مصنف

في طوائف

في طوائف المذاهب من يبالغ في التعصب بحيث يمنع بعضهم من
 الصلاة خلف بعض الى غير ذلك مما يستعجب ذكره ويا ويح هو
 لرد آيين هم من الله تعالى ان قال وليت شعري لم يستغلوا
 بالرد على اهل هؤولاء الا هؤولاء وهؤولاء الخنفية والمالكية ولا
 الشافعية وفضلوا الحنابلة ولله الحمد في العقائد وواحدة
 لا يجيد عنها الورداع **٤** من الخنفية والشافعية لحقوا باهل
 الاعتزال ورعاع من الحنابلة لحقوا باهل التجسيم وبرء الله
 المالكية فلم يرموا الكيا الا شعري العقيدة فقل لهؤلاء
 المتعصبين ويحكم ذروا التعصب ودعوا عنكم هذه الا
 هوية ودافعوا عن دين الواسلام وشتموا عن ساق الا
 جهاد في حسم مادة من يسبب الشيعان ويقعد في ام الموق
 متن التي نزل القرآن ببراءتوا وفي حسم مادة من يطعن في
 القرآن وفي صفات الرحمن فالجوادني هؤولاء واجب واما
 تعصبكم في فروع الدين وملككم الناس على مذهب واحد فهو
 الذي لا يقبل الله منكم ولا يحكم عليكم عليه الرحمض التعصب والتعا
 ضد ولو ان الشافعي وابا حنيفة ومالك واحمد احياء
 لشدة التكرير عليكم وتبرؤا منكم واطال في ذلك جزاء الله عن
 السنة خيرا فلقد انصف في المقالة واتى بما لا مزيد عليه في
 النصيحة ومن وفق على كلام العارف بالله الشيخ عبد الوهاب
 الشعري حسن فله با تبايع الاثمة الاربعة واجتنب التعصب
 للمذاهب رزقنا الله عنده وكرمهم والوفات على ما هم عليه من
 حسن العقيدة التي هي عقيدة السلف الهالك والعمل بكل
 ح ناصح وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن
 تبعهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين
الباب الاول في المنقول عن الامام احمد في المطلقة ثلاثا
 اعلم رحمك الله تعالى ان الاصحاب نقلوا عن الامام احمد
 ان من طلق زوجته ثلاثا بكلمة او كلمات في طهر لم يصيبها
٩ فيه او في اطهار قبل رجعة عصى ربه او حرمه عليه زوجته
 حتى تنكح زوجها غيره نكاحا صحيحا ويطأها مع الانتشار

فقد الرعاع بالفتح السلفه
 ونيل هم خلاط من الناس ارضفت

قوله لم يصيبها فيليس يقيد
 فانه ان طلقها في طهر اصابها
 فيه يكون طلاقا بدعة من باب
 اولي لا بدعة ولو واحدة
 فليق بالثلاث اهو عبد الغني
 اللبدي

قوله في اطهار قبل رجعة
 فقد نقل عصى ربه فقط
 هذا قيد لطلاق الثلثين لا يكون
 ومفهوم ان طلاق الثلثين لا يكون
 حاربا وهو من ذلك كذا في غيره
 كره المصنف عن الشرع واما الثلثان
 وهذا ان كان من حب وانما
 من العبد فالذي يظن في انهما
 كالثلاث من الحد في تنكحها
 بدعة محدمة والله سبحانه
 وتعالى اعلم اهو عبد الغني اللبدي

قوله عصى ربه اي لان
 مع الثلاث بدعة محرمة
 اهو مصنف

في القيل هذا ما عليه جملة اصحابه لا نعلم خلافا بينهم في ذلك
 صرح بذلك في الأفتاء والمنتهى شرحيهما وقد قال بعض
 اصحاب الإمام أحمد له كيف تجيب عن حديث ابن عباس رضي الله
 عندهما كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي
 بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة بأي شيء تد
 فعد قال ادفع برواية الناس عنه من وجوه خلافاي
 انها ثلاثا اذ لا يجوز لأبي بن عباس ان يروي هذا عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ويفتي بخلافه **وقيل معنى الحديث**
ان الناس كانوا يطلقون على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وابي بكر واحدة لا يتجاوزونها والاول لا يجوز لعمر
ان يخالف ما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد
ابي بكر فقله العلامة البرهوتى في شرح الأفتاء والعهد عليه
قلت ويؤيده ما رواه النسائي باسناده ان رجلا طلق
 زوجته ثلاثا تطليقات جميعا **فغضب رسول الله صلى الله**
عليه وسلم عليه وقال ايلعب بكتاب الله تعالى وانا بين اظركم
حتى قام رجل فقال يا رسول الله افلا اقتله الحديث اختلفت
الروايات عن الإمام أحمد فمن قال لزوجته انت طالق و
نوى ثلاثا فاختارا اكثر المتقدمين انها واحدة لأن هذا
اللفظ اي طالق لا يتضمن عددا والمذهب يقع ما نواها
لأنه نوى بلفظ ما يحتمل اي لأنه اسم الفاعل يتضمن
العدد قدمه في الأفتاء وحزم به في المنتهى اذا علمت
ذلك فمن نسب لذهب الإمام أحمد خلافا ذلك فقله
الى تبهتان عظيم فعليه ما يستحق من العقوبة والنكال
والخزي والوبال في الدنيا والاخرة والله سبحانه وتعالى
اعلم **فصل واقام اذهب اليه الشيخ تقي الدين بن تيمية**
من ان طلاق الثلاث دفعة طلقة واحدة فليس
عند هبه للأمام أحمد طبيب الله ثراه ولا جار على قواعد
اذنصه بخلافه كما تقدم نقله عن الأفتاء والمنتهى
وهذه المسئلة من المسائل التي خالف فيها المذهب

قوله جميعا اي معا
 ٤
 حصة

الرواية

بل المذاهب

بل المذهب الأربعة وقد ألق فيها الرسائل واطال الأستدلال
 لها على عادتني في اختياره لمساثل قام الدليل على صحتها عنده بحسب
 ظنه واجتهاده وتبعه على ذلك جماعة من اصحابه منهم المحقق
 ابن القيم وقد وجد في المسئلة خلافاً للتابعين بعض التابعين
 كما ذكره المتقدمون عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
 بعض المتأخرين من السادات الخنفية ولو يلزم من ذلك **هـ**
 التفسيق وان كان خطأ في ذلك أشد الخطأ قال وقد ادعى صاحب
 الهداية منا الأجماع على عدم حل متروك التسمية عامداً
 حتى قال لا ينفذ فيه قضاء القاض فربما قال احد ان صاحب
 الهداية فسق السادة الشافعية بمخالفتهم الأجماع وكذلك
 الإمام أحمد خالف الأجماع في قوله لا تصح الصلاة في الأرض
 المغصوبة وذكر الحافظ بن حجر ما معناه ان زفر خالف الأجماع
 في مسألة غسل المرفقين فقال لا يجب غسلهما قال وشواهد
 هذا الباب كثيرة جداً فمن حكم في مثل هذا بالفسق فلا يعول
 عليه كيف وقد علمت انه ما حل احد من هؤلاء الأئمة ولا
 حرم الا بمقتضى الدليل عنده ولو كان ذلك الدليل خطأ عنده
 غيره غاية الأمر انه لا يفتي بمثل هذه المسئلة بل لا يعمل فضلاً
 عن الفتوى والله سبحانه وتعالى اعلم وقال شيخ الإسلام العيني
 الكنجي فيما كتبه تعليقا على الرد الوافر للحافظ بن ناصر الدين الد
 حنفي ما ملخصه ومن الشايخ المستفيض ان الشيخ الإمام **لعلا**
تقي الدين ابن تيمية الحنبلي من شتم عرائن الأفاضل ومن جهم
 برأهين الأماثل كيف هو الذاب عن الدين طعن الزنادقة والمحدثين
 والناقد للمرويات عن سيد المرسلين وللمأثورات عن الصفياء والتا
 بعين الى ان قال وقد سارة تصانيفه الى الأفاق ولم يكن
 فيها شيء مما يند له على الزيف والشقاق ولم يكن بحته فيما صدر
 عنه من مسئلة الزيارة والاطلاق الوعد اجتهاداً سائغاً بالإ
 التقاف والمجتهد في الحالين جور ومثاب وليس فيه شيء مما يند
 م او يعاب انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى اعلم والحاصل
 ان ما ذهب اليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية من ان طلاق الثلاث قبل

ما أجده

الرجعة طلقة واحدة لا تصح نسبتها لمذهب لأمام الحمد ولو لوحد
 من أصحابه اذ لم يقل منهم احد بذلك **واما الشيخ** فاعتذر عنه
 من اعتذر من حفاظ الأسلام ووقع فيه بسبب هذه المسئلة
 من وقع من العلماء الإعلم ولسنا بصد بيان ذلك والدرجا
 نه وتعالى أعلم **فصل** في حقيقة عقد النكاح الفاسد اعلم
حك الله تعالى ان عقد النكاح من حيث هو ينقسم عند علماء الحنابلة
 بله الى صحيح وفاسد وباطل اما الصحيح فهو ما اجتمع فيه
 شروط واركان **فركناه** الزوجان الخاليان من الموانع والار
يجاب بلفظا نكحتك او زوجت والقبول بلفظ قبلت وقا
 بمعناه **وشروطه** تعيين الزوجين ورضاها غير المجبرة
 والولي العدل فلور زوجة نفسها او زوجها باذنها غير
 ليها لم يصح النكاح والشهادة على النكاح شرط فيه فلا يصح
 نكاح الابوي وشاهدة عدل واما الكفائة فولي شرط للزوج
 النكاح لاصحته والعقد الفاسد ما قال بصحته بعض
 الأئمة كالنكاح بلاولي او بولي ظاهر الفسق والعقد الباطل
 ما جمع على بطلانه كنكاح المعتدة من غيره ثم العقد الفاسد
 سند يفارق الصحيح في امور منها انه لا يبيح الوطئ ولا يحل
 الزوجة المطلقة ثلثا زوجها الأول وتبين فيه الزوجة
 المدخول بها بطلقة واحدة فلا تصح رجعتها اذا شرط
 صحة الرجعة كون النكاح صحيحا ويوافق في امور منها
 منع الزوجة من نكاح غيره حتى يفارقها بطلاق او غيره
 ومنها ان المهر يتقرر كاحل بدخول او خلوة ومنها ان
 الطلاق كما يقع في الصحيح يقع في الفاسد اذا علمت ذلك
 فقل اذا قلنا لعاقدا الامام الأعظم ابي حنيفة في صحة
 النكاح بلاولي او بولي ظاهر الفسق معتمدا على من أفتاه
 من السادة الخنعية بذلك فقل لهذا المقلد ان يرجع عن
 مذهب الامام الأعظم عند وقوع الطلاق الثلاث عليه
 معتمدا على فتوى حنبلي او غيره بعدم وقوع الثلاث
 عليه لفساد العقد وبيونة الزوجة بطلقة رجعية

قوله فركناه الخ مقتضى ما ذكره
 ان يقول فان كانه ولذا عبر بذلك
 الطالبين وركناه الايجاب وويل
 القبول وهو واضح في الجواب ولا
 صفة الله لقبين العبارتين
 والسر اعلم اه عبد النبي
 اللبدي

النكاح اكثر من النكاح
 اكثر من النكاح
 عند اكثر المتفتين اه عبد النبي
 اللبدي

اي والمجور وهي غير المجبرة
 الملكين او البكر ولو كلفه
 اه عبد النبي اللبدي

قوله بوضوح او تعبير
 خلوة اي لا يبيح او يبيح
 كما هو ظاهر ولا يبيح النكاح
 الفاسد الا بالخلوة
 او الوطئ بخلاف
 الصحيح ان النبي
 عبد النبي اللبدي

مسألة بقية

سابقة للثلاث أم يتبع عليه ذلك وعليه ان يلتزم مذهب
من قلده في احكام النكاح من الطلاق الخلع وغيرها لا يكون
ملفقا في تعليقه اقول وبالله التوفيق هذه المسئلة قد
اؤلح بها بعض الطلبة زورا وعد وانا وطلبا للعاجل الفا
في فتراهم يتها فتون على رد المطلقة قلا نا نظرا لفساد العقيد
الأول مع ان المطلق عند العقد قلد **٧** باهنيقة النعمان في
صحة هذا النكاح وقلده ايضا في صحة الرجعة السابقة
على الثلاث والمفهوم من كلام علماءنا رحمهم الله تعالى ان على
المقلدان يلتزم مذهب من قلده في صحة النكاح بل وولي ابي
يعني ظاهر الفسوق او يتساهدين ظاهره في الفسوق قال في
في شرح المنتهى قال في شرح التكميل لو افتى المقلد بفتى وا
حد وعمل به المقلد لم يرد قطعا وليس له الرجوع عند اى فتوى
غيره في تلك الحادثة بعينها اجماعا وان لم يجعل به فاق
لصحة من المذهب انه يلزمه بالتزامه قال ابن مفلح في
صوله هذا الا مشهرا انتهى وقد ذ بعض المتأخرين انه يلزم
كل مكلف تعليدا عام من الأئمة الأربعة لضبط مذاهبه ووضو
لها بالتواتر والتقليد اخذ مذهب الغير مع اعتقاد صحته بلا
معرفة دليله **٨** وشرح العلماء هل على العامي ان يلتزم مذهبا
واحد بحيث يأخذ بعنايته ورضاه على قولين مشهورين
اختارا لشيخ تقي الدين بن تيمية انه لا يجب قال كما انه ليس له
ان يقلد في كل مسئلة من يوافق غرضه وقال غيره الأشهر
ان عليه ان يتخذ مذهب واحد معين قال ابن حمدان
في الرعاية هذا الأشهر اذا علمت ذلك وقلنا يلزم التمسك
بمذهب هيا معين فهل يجوز له الانتقال عنه لمذهبه آخر
قال جمع محققون يجوز تعليقه المذاهب في النوازل في بعض
المسائل بثلاثة شروط الأول ان لا يجمع بين المذاهبين **٩**
مثلا على صفة **٤** تخالف الأجماع وقلت وهو التلغيق
الجمع علا بطلونه الثاني ان يعتقد فيمن يقلده الفضل ولو
بوصول غيره اليه الثالث ان لا يتبع رخصا لمذاهب نقله

فوقه فاعلم يا فضيلة النعمان ان اقول
خذي في هذا الاجتهاد ان المتبني اذا قلنا بجل
صحة في نكاح بل وولي مذهب في الملحق بغيره
طلقة واحدة ويجوز له الرجوع عند الفسخ
الرجعة اه عبد الغني اللبدي

وتنازع

على قول في صحة تخالف الأجماع ابي ذالك
كمن تنزوج امرأة بلا ولي فقلنا ان في حنيقة
وبلا مشهور ولا غيرها وهو ربيعة للزنا فقلنا
احدهما ولا غيرهما وهو ربيعة للزنا فقلنا
الذنا من اجتمع بامرأة خالصة من موانع
ذلك من يريد الزنا بما يكون أخفى اثما
النكاح وهل يجب الحد على فاعل ذلك
اولا وهل يجب الحد على فاعل ذلك

أوردنا وبه هذه الشبهة
ينبغي ان يحمر انتهى عبد الغني اللبدي

خاتمة المحققين الشيخ محمد السفاريني في شرحه على عقيدته
 ولخصته من كلامه وذكر الفقهاء في كتاب الصلاة ان من ترك
 ركنا او شرطا مختلف فيه بلا تعليل اعاد وان تركه مقلدا
 لمن لم يرد ذلك مفسدا فلا اعادة وهذا صريح في جواز
 التعليل الا انهم يؤدوا الى التفتيق ولو فرغ في ذلك بين العبادات
 والمعاملات فيما يظهر واما مسألة النكاح فلم ازل
 من صرح بها من فقهاءنا غير ان شيخنا الشاطبي رحمه الله تعالى
 نقل عن الشيخ عثمان النجدي انه رفع اليه سؤال مضمونه ما
 تقدم فاجاب العلامة المذكور بما هو الخصة اعلم ان الرجل
 المتزوج على قاعدة الأمام ابي حنيفة لا بد وان يراعي في
 نكاحه ذلك احكام مذهب الأمام ابي حنيفة في الخلع و
 الطلاق وغيرهما الا لا يكون مطلقا في التعليل وذلك منه
 غير مرضي ولا سديد انتهى ونقل شيخنا ايضا ان الحلوي
 اشار في حاشية على المنتهى الى منع التعليل اذا أدى الى
 التفتيق وفي المنتهى في كتاب الطلاق ويتبع اي الطلاق
 باثنا في نكاح قبل بصحة ولا يستحق عوض سئل عليه
 المطلق ولا يرى لها اي الصحة مطلقا اي فانه يرتفع
 الخلق بحكمه قال شارحه نصا كما لو حكم به حاكم انتهى
 وقال المحققين القيم في الأغنية في معرض الذم للتبديل على
 تحليل المطلقة ثانيا الحيلة الثانية التبديل على عدم وقوع
 الثلاث يكون النكاح فاسدا ويحتمل ان يكون لبيان فساده
 من وجوه منها ان عدالة العولي شرط في صحته فاذا كان
 في العولي ما يقدر في عدلته فالنكاح باطل فلا يقع فيه
 طلاق والقوادح كثيرة فلا تكاد تفتش فيمن شئت الا
 وجدته قادحا الى ان قال فيا للعجب يكون الوطى حلا
 لا والنسب لاحقا والنكاح صحيحا حتى يقع الطلاق
 فحينئذ يطلب وجد افساده انتهى كلامه لمخصا
 وقد استعمل كلامه باستعظام ذلك وهو جدير به
 لما فيه من التلاعب باحكام الدين واقالسة الشافعية

قوله فلم الر من صرح بها الى
 انا جواز التعليل فيه فقد
 صرحوا به قال في الدليل ومنه
 في المنتهى والاقنانه ومن قلده
 في نكاح صوم ولم يفرق بتغير
 اجتراده كالحكم بذلك اه
 واما التفتيق فقد صرحوا ايضا
 منعها كما نقله المؤلف من السفا
 ريني فالنظر ما معنى قول
 المؤلف لم ارض صرح به اه
 عبد الغني اللبدي

قوله وفي المنتهى في
 تفتيق فان هذه العبارة
 لا تفتيق في عبارة المنتهى
 بعض تفتيق وتفتيق بانها لا
 عند ذلك فنصرت نكاح قبل بصحة
 عوض سئل عليه اه وهو
 ولا يراها مطلقا اه عبد الغني اللبدي

قوله قبل بصحة
 اي قال بايعض الأعد
 كبلوا ولي وقوله ولا يستحق
 عوض الخ اي لان الطلاق واجب
 عليه ولا يجوز له استدامة
 هذا النكاح فلا يسوغ له اخذ
 العوض في مقابلته وقوله ولا
 يلها مطلق اي لا يعتد بها وقوله
 كما لو حكم به حاكم هذا راجع لقوله ويقع
 فقط اي يقع الطلاق في النكاح الفاسد
 كعبد الحكم بصحة ولا يقع رجوعه لقوله

قوله صرح
 في قوله ولا يستحق الخ
 بانها اذا حكمه حاكم
 بانها اقاله في الأفتاح
 فتنبيه على اللبدي
 عبد الغني اللبدي

فقد صرح المحققون منهم بهذه المسئلة في شرح التمهدة التفق
 العلماء على انه لا يجوز لعامى تعاطي فعل مختلف فيه الا ان
 قلد القائل بصحته وحينئذ فمن تكلم بها مختلفا فيه فان
 التخييل وليس له تقليد من يرى بطلان العقد لأنه تلفيق
 للتقليد فان قلنا لتقليد او الحكم بالصحة لم يجز له لخال
 نعم يتعين انه لو ادعى بعد وقوع الثلاث عدم التقليد لم
 يقبل انتهى لأن الأصل في العقود الصحة فدعواه فساد
 العقد بعد وقوع الثلاث عليه غير مقبولة بمجرد الدعوى
 والعجيبين يبادر الى رد المطلقة ثلاثا بمجرد دعوى المطلق
 فساد العقد هل الحامل له على ذلك الأظن لبصيرة وه
 فساد السرية وجب العاجل الغاني فمسئلته سبحانه ان
 ينور قلوبنا وان يرى قنا لسلامة من كل بلية في الدنيا والآخرة
 خدة بجمه وكرمه **الباب الثاني في المنصوص عن علماء**
الحنابلة من زيارة مشاهد الصالحين وزيارة قبر نبينا
 محمد صلى الله عليه وسلم خاتم المرسلين وفي حكم شد الرجل لذي
 لك اما زيارة قبر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهي من افضل
 الطاعة واجل القربات وردة بها الأثر وحدث عليه
 النبي المختار وتنافس فيها الأئمة الأبرار **لقوله صلى الله**
عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي قال في الأقتناء
 والمنتهى واذا فرغ من الحج استحب له زيارة قبر النبي صلى
 الله عليه وسلم وقبري صاحبه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما
 قال في شرح الأقتناء قال بنى نصر الله من اللازم استحباب
 زيارته صلى الله عليه وسلم استحباب شد الرجل اليه لأن
 زيارته عليه الصلاة والسلام للحاج لا تمكن بدون شد
 الرجل فمنما تم التصرح باستحباب شد الرجل لزيارته صلى
 الله عليه وسلم قال في الأقتناء قال الأمام احمد اذا حج الذي
 لم يجز قط يعنى عن غير طريق الشام فلا يأخذ على طريق
 المدينة لأنه ان حدث به الموت كان في سبيل الحج اي ينبغي له

من صحيفه ١٤

قوله ولا يراها الخ من قوله
 انه ان كان يرى الصحة ولو على
 سبيل التقليد ان لا يقع الطلاق
 باثنا الا بعض وهذا محل
 هذين اثر هذه العبارة اي
 فيكون بالتقليد صحاحا والله
 سبحانه وتعالى اعلم اه
 عبد الغنى اللبدي

من صحيفه ١٥

قوله فالنكاح باطل اي فا
 سد كما يعلم من الضارط
 الذي تقدم او الوصل فبينه
 وقوله ايضا فلا يقع فيه
 طلاق اي بعد الطلاق الا
 ولو والوقف تقدم ان
 النكاح الفاسد مثل الصحيح
 في وقوع الطلاق
 فيه فليراجع اه عبد الغنى
 اللبدي

ان يقصد مكة من اقصد الطرق ولا يتشغل بغير الحج قال
 الامام احمد وان كان الحج تطوعا بدو بالمدينة قال ابن نصر
 في هذا اي نهي الامام احمد كوران الزيارة مقدمة
 على حج النفل او كمال في الاقناع والمنتهى فاذا دخل مسجد
 المدينة سبى له ان يقول الحمد لله ما وردني دخول المسجد وتقدم
 ثم يصلي تحية المسجد ثم يأتي القبر الشريف فيقف قبالة
 جهة صلى الله عليه وسلم مستدبر القبلة فيقول الصلاة
 والسلام عليكم يا رسول الله وان زاد فحسن كقوله الصلاة
 والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك
 يا نبي الله وخيرته من خلقه ولا يرفع صوته ثم يستقبل
 القبلة ويجعل الكعبة عن يساره قريبا لا يستدبر قبر
 صلى الله عليه وسلم ويدعو بما احبب ثم يتقدم قليل نحو ذراع
 على يمينه فيسلم على ابى بكر ثم يسلم على عمر رضوان الله
 عليهما ويقول السلام عليكما يا صاحبي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وضجيجيه ووزيرييه السلام عليكم بما صبر
 فتعقبى الدار ثم يقبل اللجم لا يجعله آخذ العهد من زيار
 رة قبر نبيك صلى الله عليه وسلم وبين جرم مسجد من با
 رحم الراحمين قاله في الشرح الكبير وتبعه في المنتهى قال في الا
 قناع ولا يتمسك ولا يمسي قبر النبي صلى الله عليه وسلم اي لما
 فيه من اسائه الادب والافتداع قال ابو بكر الا شرم صا
 حبالا امام احمد روية اهل العلم من اهل المدينة لا يمسون
 قبر النبي صلى الله عليه وسلم يقومون من ناحية فيسلمون
 عليه صلى الله عليه وسلم وهكذا كان ابن عمر ليفعل اخاذه في
 شرح الاقناع لكن نقل في الجنازة عن الامام ابراهيم الحنفي
 صاحب الامام احمد يستحب تقبيل حجة النبي صلى الله عليه و
 سلم والله سبحانه وتعالى اعلم وفصل في حكم زيارة
القبور اتفق العلماء على استحبابها بالتذكير والرد
 اعتبارا لكن في حق الرجال خاصة قال في الاقناع والمنتهى
 يسن للرجل زيارة قبر مسلم نص عليه الامام احمد ذكر ان

قال
 ان يقصد مكة من اقصد الطرق ولا يتشغل بغير الحج قال
 الامام احمد وان كان الحج تطوعا بدو بالمدينة قال ابن نصر
 في هذا اي نهي الامام احمد كوران الزيارة مقدمة
 على حج النفل او كمال في الاقناع والمنتهى فاذا دخل مسجد
 المدينة سبى له ان يقول الحمد لله ما وردني دخول المسجد
 وتقدم ثم يصلي تحية المسجد ثم يأتي القبر الشريف فيقف
 قبالة جهة صلى الله عليه وسلم مستدبر القبلة فيقول الصلاة
 والسلام عليكم يا رسول الله وان زاد فحسن كقوله الصلاة
 والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك
 يا نبي الله وخيرته من خلقه ولا يرفع صوته ثم يستقبل
 القبلة ويجعل الكعبة عن يساره قريبا لا يستدبر قبر
 صلى الله عليه وسلم ويدعو بما احبب ثم يتقدم قليل نحو
 ذراع على يمينه فيسلم على ابى بكر ثم يسلم على عمر
 رضوان الله عليهما ويقول السلام عليكما يا صاحبي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وضجيجيه ووزيرييه السلام
 عليكم بما صبر فتعقبى الدار ثم يقبل اللجم لا يجعله
 آخذ العهد من زيارة قبر نبيك صلى الله عليه وسلم
 وبين جرم مسجد من با رحم الراحمين قاله في الشرح
 الكبير وتبعه في المنتهى قال في الاقناع ولا يتمسك
 ولا يمسي قبر النبي صلى الله عليه وسلم اي لما فيه
 من اسائه الادب والافتداع قال ابو بكر الا شرم
 صا حبالا امام احمد روية اهل العلم من اهل المدينة
 لا يمسون قبر النبي صلى الله عليه وسلم يقومون من
 ناحية فيسلمون عليه صلى الله عليه وسلم وهكذا كان
 ابن عمر ليفعل اخاذه في شرح الاقناع لكن نقل في
 الجنازة عن الامام ابراهيم الحنفي صاحب الامام احمد
 يستحب تقبيل حجة النبي صلى الله عليه وسلم والله
 سبحانه وتعالى اعلم وفصل في حكم زيارة القبور
 اتفق العلماء على استحبابها بالتذكير والرد اعتبارا
 لكن في حق الرجال خاصة قال في الاقناع والمنتهى
 يسن للرجل زيارة قبر مسلم نص عليه الامام احمد
 ذكر ان

الميت



الميت او اني لم يدركت نهيتكم عن زيارة القبور فزورواها
 فانها تذكركم الاخرة وتكره زيارة القبور للنساء وان علمن
 انه يقع منهن محرم حرمت عليهن لانها وسيلة الزيارة
 لغير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه رضوان الله عليهما
 فتستحب لهن العموم الأدلة وتكره التمسح بالقبور كصدقة أي
 القبر لأجل الدعاء عنده معتقدا ان الدعاء هناك افضل
 من الدعاء في غيره قلت اما من غير اعتقاد فلا بأس وقد
 قال الإمام ابراهيم الحنفي الدعاء عند قبر معروف الترياق
 الحبيب فعلمه عنده في شرح الأقتناع في الاستسقاء انتهى
 اذا علمت ذلك فزيارة مشاهد الصالحين والقبور
 المنسوبة الى الأنبياء المكرمين داخله في عموم الاستجاب
 من باب اولي لكن الرجال خاصة بدليل قوله فقرا لنا تلك
 زيارة القبور للنساء او قبر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 وقبر صاحبيه لعموم الأدلة فيها فبقي ما عداها على عموم الكراهة
 في حقن وان وقع من محرم فليس محرمة في حقن اجاعا
 عليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله زوارات القبور
 والمتخذين عليهن المساجد والسنن في رواية الخمسة وه
 صححه الترمذي وقد نص على ذلك فقهاء المذهب الأربعة
 ربيعة فقد ذكر الخبير الرمل من السادات الخنعية في حاشيته
 على المنع ما لم يخمه ان كان عجاثر وخرج من للأعتبار والترجم
 فلا بأس وان كان شوا بفتكره ٧ لهن ما لم يحل منهن محرم
 أي فتحر عليهن قال العلامة ابن عابد بن وهو تفصيل حسن
 وذكر الشيخ حسن العدوي المالكي في مشارق الأنوار ما
 لفظه اعلم رخص الله ان زيارة القبور الأصل فيه لندي و
 ذلك للرجال خاصة ومحرم للشوا ب ٤ من النساء ويجوز
 للقواعد اللاتي لأرب للرجال فيهن قال والأحسن في الأ
 استدلال على منعهن بخبر ارجعن ما زورات غير ما جورات
 قال الأستاذ الشيخ عبد الياقي على خليل وهذا في الزمن القديم
 فكيف بهذا الزمان كما في المدخل انتهى قلت ان كتاب المداخل

١
 نعم لم تذكر زيارة القبور
 للنساء في ظاهره انه لا فرق بين
 العاجز والشافع وبين الحان وغيره
 ولو قيل بخت الاختلاف بقوله
 لا يخفى على من ادنى الحياء
 سبحانه وتعالى انما نفع من ختم
 تصدق الخ اقول لا مانع من ختم
 اعتقاد افضلية الدعاء عند
 القبر لأن من اعتقده ذلك
 شمس في دين الله ما لم يأذن
 بالله وخالف الأجماع وكلاهما
 حرام اه عبد الغني البدي
 ٢
 المنسوبة الى القبور
 التي لم يورثها ظاهره ولو لم تعلم
 الأستجابان على هذا الوجه
 والله سبحانه وتعالى اعلم
 اه عبد الغني البدي

٣
 لا قوله فكذلك لعل
 الكراهة كراهة التوسيم
 المسألة عند الأطلاق عند
 الحنفية اه قوله العبد
 أي بكسر العين وسكون
 اللام قفا

للعالم العامل ابي عبد الله الفاسي المشهور بابن الحاج المالكي
قال فيه العلامة بن محمد وهو كتاب كثير الغوا قد كسفت عن
تعايبه وبدع يفعلها الناس واكثرها مما ينكر فمن جملة ما ذكر
فان في الكتاب المذكور ما لفظه وقد اختلف العلماء في خروج ابن ابي
النساء لزيارة القبور على ثلاثة اقوال قول بالمنع وتقدم
وقول بالجواز لكن على ما يعلم في الشرع من التيسير والتحفظ
عكس ما يفعل اليوم الثالث الفرق بين المتجالة والسبابة
فيجوز للمتجالة وينع للسبابة ثم قال واعلم ان الخلق للذ
كور بين العلماء انما هو في نساء ذلك الزمان وكن على ما يعلم
من عاداتهن في الأتباع واما خبر جبرئيل في هذا الزمان فمعاذ الله
ان يقول احد من العلماء او من له مروءة او غيره في الدين
بجواز ذلك انتمى كلامه وقال العلامة القسطلاني اي من
علماء الشافعية في المواهب للدينية قد اجمع المسلمون على
استحباب زيارة القبور كما حكاه النووي واوليها الفلما
هدية قال وحمل الأجماع على زيارة القبور للرجال خاصة
وفي النساء خلاف في الأظهر في منه هبة الشافعية الكراهة
ثم قال العلامة المذكور في شرح البخاري ان ما ورد من الأمر با
الزيارة فمحمول على الذب في حق الرجال خاصة واما النساء
فتكراهه لان ما لم يقع منهن فمحمول عليهن وعليه
يحمل حديث الترمذي لعن الذرورات القبور وحمل بعض
الشرح ذلك على زيارة من البكاء والنوح على ما جرت به
عادة من قال العلامة القسطلاني ولو قيل بالحرمه في حقهن في
هذا الزمان ولا سيما نساء مصر لما في خروجهن من القضا
لم يبعد اه كلامه فما اطلعته في المواهب من الكراهة قيدة
في شرح البخاري بغير الشواب اذا علمت ما تلوناه عليكم من
نصوص فقراء المذاهب الأربعة تحققت ان زيارة النساء
هدية في هذا الزمان للنساء الشواب ولا سيما نساء الفلما
حين الآتي يخرجن مترينا متبرجات تخرج الجاهلية الأ
ولي محرمه اجماعا لما يقع منهن من النفس العظيم كما هو

أحد شيخ علماء الأزهر وفضلا
الملكبة له الفتاوى العديدة والتصانيف
ترفع لكثرة من يحضر رسته و
عليه اذا حدث يقول قال الصا
وقان المصلح في جيبه محلي
عليه وسلم ويضرب فخذه
بكفيه ويترطبا
عبد الغني اللبدي
٧ على اسمها صح

من صحيفه ١٧
٤ قوله وتحمم للشواب
ظاهرة ولو لم يقع منهن
محرم وهو الصواب الذي
يجب المصير اليه اه
عبد الغني اللبدي

مشاهد